

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أداة لتنمية المناطق الهشة بولاية بومرداس

The National Strategy for Sustainable Rural Development A tool for developing fragile areas in Boumerdes

اسم ولقب المؤلف الأول: عمر تملغايت

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - الجزائر

omar53geographe@gmail.com

اسم ولقب المؤلف الثاني: محمد علوات

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - الجزائر

alouat777@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2021/10/16

تاريخ الإرسال: 2021/06/27

1 المؤلف المراسل: تملغايت عمر . البريد الإلكتروني: omar53geographe@gmail.com

الملخص:

اعتبر العديد من الباحثين أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الأداة المفضلة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريودي جانيرو 1992 المتعلقة بالتنمية المستدامة، تهدف إلى إحياء الفضاءات الريفية، وبعث الحياة تدريجيا في القرى والمداشر المعزولة عن طريق تهمين الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية وتحرير مبادرات السكان وإدماجهم في التنمية من خلال مختلف المشاريع ذات الاستعمال الجماعي والفردى، التي تعنى بجوانب من حياة سكان الريف، والحصول على الخدمات الضرورية.

كل هذه المشاريع موجهة أساسا إلى البلديات الفقيرة والمهمشة ذات مؤهلات التنمية الضعيفة، ويتناول البحث جدوى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المطبقة بالولاية لتنمية المناطق الهشة التي نجسد مبدأ الاستمرارية في السياسات لأن الاستقرار يفيد الاستثمار دون اللجوء إلى نماذج و برامج أخرى كباقي السياسات الظرفية المتعاقبة على الفضاءات الريفية منذ الاستقلال التي لم تعمر طويلا.

الكلمات المفتاحية:

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية - الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية - المناطق الهشة - ولاية بومرداس - التنمية المستدامة.

Abstract:

Many researchers considered that the current rural development projects are the preferred tool for implementing the National Rural Development Strategy, according to the recommendations of the Rio de Janeiro Conference 1992 on sustainable development, aiming to revive rural spaces, gradually reviving life in isolated villages and enterprises by valuing natural resources and Economic activities, liberalization of the population's initiatives, and their integration into development through various projects of collective and individual use, which deal with aspects of the life of the rural population, and obtaining the necessary services.

All these projects are mainly directed at poor and marginalized municipalities with weak development qualifications, and the research deals with the feasibility of neighboring projects for rural development applied in the mandate to develop fragile areas that embody the principle of continuity in policies because stability benefits investment without resorting to other models and programs like the rest of the successive contextual policies Rural spaces since the independence that did not last long.

Keywords:

- current rural development projects - The National Rural Development Strategy - Fragile Areas - Boumerdes - sustainable development.

1- المقدمة:

تعتبر تنمية الفضاءات الريفية بصفة عامة أولوية كل السياسات التي تنتهجها دول العالم في إطار التنمية الشاملة للبلد التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم عن طريق إيجاد أفضل النماذج التنموية الملائمة لخصائص الأوساط الريفية لبلدانها لأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان وطبيعة المشاريع، حيث أن كل دول العالم على اختلاف موقعها الجغرافي تتبنى نموذجاً خاصاً بالتنمية المستدامة سواء كان مستورداً من النماذج العالمية أو مصمماً حسب خصوصيات البلد من أجل تطوير المناطق الريفية.

فالتنمية الريفية المستدامة هي امتداد للتنمية الإقليمية التي هي جوهر هذه التنمية كما يرى الاقتصادي تريكارث أستاذ بجامعة لويس باستور ومدير مركز الجغرافيا التطبيقية أن التنمية الريفية تركز على تدخل المختصين في الزراعة وعلماء الطبيعة والمختصين في العلوم الإنسانية لأنها تركز على تفاعل ثلاثي بين الوسط الطبيعي والتقنيات المتاحة والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية¹، كما وصل تريكارث إلى نتيجة مفادها أن التنمية الريفية تركز على ما هو متوفر في الوسط الريفي وعلى خصائصه التي تختلف من بلد لآخر، بل وداخل البلد نفسه لذلك فإن كل النماذج المستورد التي طبقت في أرياف البلدان النامية باءت بالفشل².

كما أن التنمية الريفية المستدامة قد مر بعدة مراحل من خلال تطور الفكر التنموي بصفة عامة، مما أدى إلى انعقاد العديد من المؤتمرات والقمم العالمية نتيجة القلق المتزايد جراء التلوث البيئي وآثاره السلبية على الموارد الطبيعية والمطالبة بحماية البيئة ومن خلال المفهوم الجديد للتنمية الذي يربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و البيئية ومن أجل تبني مصطلح التنمية المستدامة انعقدت في ذات السياق ثلاثة مؤتمرات ذات أهمية بالغة، منها مؤتمر ستوكهولم بالسويد سنة 1972م الذي كان أول مؤتمر عالمي ينعقد للنظر في قضايا البيئة تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان ثم عقد مؤتمر في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية، وبعده انعقد مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة³

فالجزائر على غرار 137 دولة التي شاركت في قمة الأرض سنة 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل صادقت على قرارات القمة وأصبحت ملزمة بتجسيد بنود ومخرجات القمة كإحدى التحديات الأساسية للحكومات المتعاقبة من أجل استحداث نموذج جزائري للتنمية الريفية المستدامة والتي هي أحد المحاور الأساسية للفصل 14 من جدول أعمال القرن 21، فقد تطلب تنفيذ هذه الالتزامات عدة سنوات نظرا لشساعة الفضاءات الريفية، و لما تحمله من تعقيدات جغرافية وتنوعات بيئية وهشاشة الأوساط الريفية التي تمثل الأرضية الأساسية لصياغة النموذج الجزائري للتنمية الريفية من خلال الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية التي استحدثت سنة 2004 وهي عبارة عن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي تعتبر الأداة الأساسية والمفضلة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية والتي تحمل في طياتها أهداف تكون قابلة للتنفيذ في فترة زمنية محدودة وتمس المناطق الريفية وتتمثل هذه الأهداف عموما إلى القضاء على الفقر والبطالة والتهميش وتحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وترقية المنشأة والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي والعمل على توفير متطلباتهم الضرورية من صحة وتعليم من أجل استقرار السكان في أراضيهم و تحقيق الأمن الغذائي مع مراعاة حق الأجيال القادمة بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة التي تميز الفضاءات الريفية وأن ينعموا ببيئة نظيفة⁴.

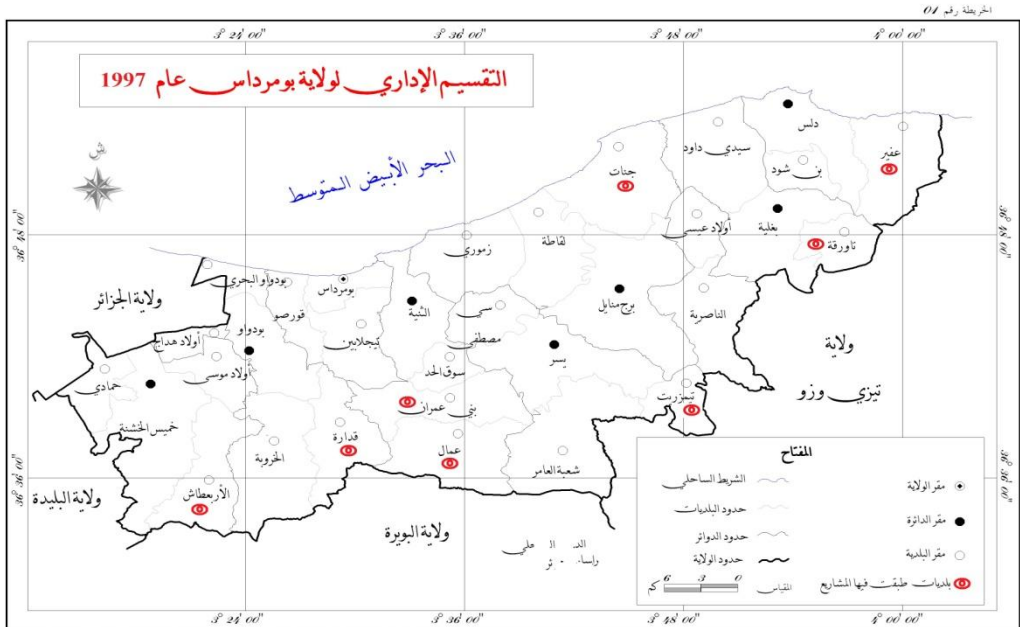
- الإشكالية:

الجزائر كباقي دول العالم أولت تنمية الفضاءات الريفية أهمية كبيرة، حيث شهدت تعاقد عدة سياسات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ أتت كل مرحلة بإيجابياتها على جانب معين من جوانب حياة سكان الريف، وفي سنة 2004 جاءت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية الممثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي طبقت في ولاية بومرداس، وكان هدف هذه المشاريع هو معرفة آثار الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع من أجل "تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية، وتعزيز الآثار الإيجابية"⁵ لضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها، بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان وكذلك ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، تلبي حاجيات الوقت الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص النظم البيئية للأوساط الريفية، فقد شرعت ولاية بومرداس في تطبيق المشاريع الجوارية، امتدادا للعمليات المدعومة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لتنمية المستثمرات الفلاحية، وهي موجه بالدرجة الأولى إلى البلديات الريفية الفقيرة والمعزولة التي تعاني من التهميش، كما تم تنفيذها بإشراك السكان المعنيين لتحقيق الأهداف المرجوة، في إطار برامج تنموية تتمحور أساسا في تحسين ممارسة النشاط الفلاحي، وفك العزلة، وتثمين الثروات الطبيعية. هذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي ما هو اثر المشاريع التنموية على المناطق الريفية الهشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟ وهل يمكن اتخاذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية كنموذج نعتد عليه في تنمية المناطق الهشة بما تعرف سياسيا في الآونة الأخيرة بمناطق الظل دون اللجوء إلى برامج جديدة وتجسيد مبدأ الاستمرارية والقطعية مع السياسات الظرفية المتعاقبة على الريف الجزائري منذ الاستقلال؟

— تحديد منطقة الدراسة:

تقع ولاية بومرداس في الشمال الجزائري، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب ولاية البويرة، ومن الناحية الشرقية ولاية تيزي وزو ومن الناحية الغربية ولاية الجزائر، ومن الجهة الجنوبية الغربية ولاية البليدة، كما تتربع ولاية بومرداس على مساحة إجمالية تقدر

بـ 1456,68 كلم² وعدد سكان بلغ 9800089 نسمة حسب تقديرات السكان سنة 2018م بمعدل نمو بلغ 2,01% وبكثافة سكانية قدرت بـ 673 نسمة /كلم² وهي ولاية ساحلية حيث يبلغ طول الشريط الساحلي على البحر الأبيض المتوسط 95 كلم ابتداء من بودواو البحري غربا إلى بلدية عفير شرقا⁶، كما تضم ولاية بومرداس 32 بلدية منها 13 بلدية ريفية⁷، حيث طبقت المشاريع في ثماني بلديات هشة وفقيرة أو كما يعرف سياسيا في الاونة الاخيرة بمناطق الظل و هذا كما توضحه الخريطة التالية رقم (01)



2- مشاريع التنمية الريفية المستدامة بمنطقة الدراسة :

ومن خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تم تنفيذ 18 مشروعا جواريا للتنمية الريفية، هذه المشاريع موزعة على 18 منطقة في ثماني بلديات ومن خلال الجدول رقم (1) يتضح لنا أن عدد المواقع يختلف من بلدية لأخرى وهذا راجع أساسا إلى طبيعة كل بلدية، واقتراحات السكان وفق احتياجاتهم حيث تم اقتراح 71 مشروعا في البداية، و وافقت اللجنة التقنية للولاية في بادئ الأمر على 55 مشروعا، ثم طبقت 18 مشروعا في 18 منطقة، من أفقر المناطق على مستوى ثماني بلديات .

الجدول رقم (1): البلديات المستفيدة من المشاريع في الولاية 2008م

البلديات	عدد المناطق	عدد المشاريع	عدد العمليات	الاعتمادات المالية (دج)
عفير	03	03	13	19 390 000
تاورقة	02	02	07	11 800 000
قدارة	04	04	13	1 230 000
الاربعتاش	03	03	10	11 400 000
راس جنات	03	03	13	23 123 000
بني عمران	01	01	03	7 050 000
عمال	01	01	03	7 600 000
تمزريت	01	01	05	9 300 000
المجموع	18	18	67	105 323 000

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الغابات لولاية بومرداس 2008م

أما فيما يخص المبالغ المالية المخصصة لهذه المشاريع فتختلف هي الأخرى من بلدية إلى أخرى، وهذا راجع لعدد العمليات الاستثمارية ونمط المشروع إما جماعي أو فردي . وهذا كما يوضحه الجدول رقم (2)

الجدول رقم(2) : المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية بومرداس لسنة 2008م

طبيعة المشروع	نوع المشروع	حجم المشروع	المبالغ المالية (دج)
مشاريع جماعية	تصحيح المجاري	3م105000	261300000
	فتح الممرات	43 كلم	350000000
	تهيئة الممرات	47 كلم	11750000
	تحديد مواقع الينابيع وتهيئتها	16 ينبوع	6400000
	Construction Dallot بناء جسور صغيرة	1 (وحدة)	2413000
مشاريع فردية	حفر الآبار	16 بئر	4480000
	تربية النحل	4680 خلية نحل	28080000
	الأشجار المثمرة	125 هكتار	87500000

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الغابات لولاية بومرداس 2008م من خلال الجدول (2) يتضح أن ولاية بومرداس استفادت بجملة من المشاريع شملت ثمانية ميادين مختلفة، منها ذات المنفعة الجماعية والممولة بصفة كلية من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ومشاريع ذات الاستعمال الفردي، التي يتم دعمها من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز مع المساهمة الشخصية للمستفيدين من المشروع تكون في حدود 10%.

3- مناقشة نتائج الدراسة:

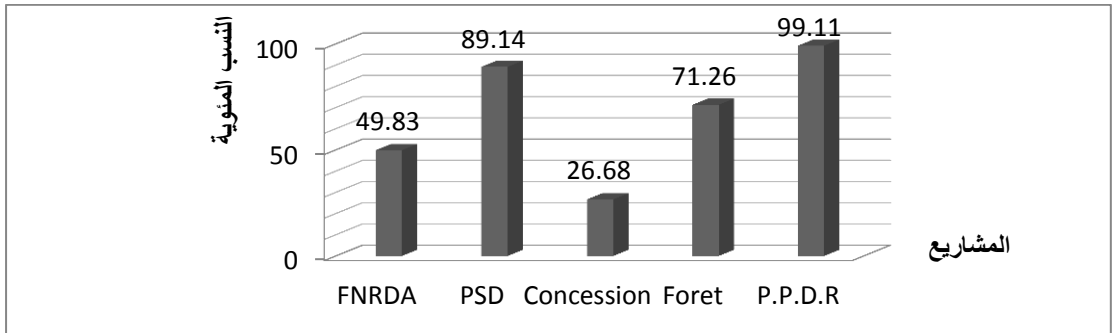
شهدت الولاية جملة من المشاريع شملت مختلف الجوانب، من فلاحية وغابات وحياة سكان الريف، ومن هذه المشاريع المشروع الجوازي للتنمية الريفية ومشاريع موجهة لقطاع الغابات، إلى جانب مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز، ومشاريع ممولة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، والمشاريع القطاعية للتنمية، هذه المشاريع كانت تهدف إلى تحسين مستوى معيشة سكان أرياف الولاية، وتنمية المناطق المعزولة والمهمشة.

3-1- الآثار الاقتصادية:

انعكست المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية بومرداس إيجاباً من الجانب الاقتصادي على سكان المناطق الريفية متمثلة في النقاط:

- قد حظي الوسط الريفي باهتمام كبير من خلال مختلف البرامج والمشاريع التي جاءت بها مختلف السياسات والإستراتيجيات المتعاقبة في الفترة 2000-2008م ، وتجلّى ذلك من خلال الدرجة الكبيرة لفعالية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، من خلال الشكل رقم(1) تبين لنا أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية قد استفادت بأقل اعتماد مالي بنسبة 2.11% من جملة المشاريع التي شملتها الفضاءات الريفية عبر بلديات الولاية، أما فيما يخص المبالغ المالية المستهلكة أو المصروفة فإن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية قد استهلكت 99848000 دج أي بنسبة 99.11% من جملة الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع الجوارية بالولاية، وهي أكبر نسبة خلال هذه الفترة، فهي تُعبر عن درجة فعالية كبيرة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية مقارنة بالمشاريع الأخرى.

الشكل رقم (1) درجة فعالية المشاريع الموجهة للوسط الريفي بالولاية من 2000 إلى 2008م

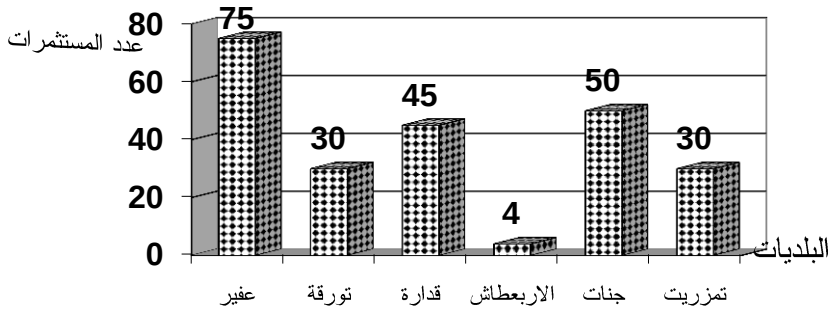


المصدر من إنجاز الباحث اعتماداً على 2008 Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes

- جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في إطارها العام، إلى إدخال مختلف الآليات والأنماط التي من شأنها دفع عجلة التنمية نحو الأمام ومن خلال معطيات مديرية المصالح الفلاحية فقد تم غرس 125 هكتار من الأشجار المثمرة المقاومة الدائمة أي بنسبة 3.98% من مجموع المساحة الفعلية الزراعية، وبنسبة 8.84% من مجموع مساحة المحاصيل الدائمة في البلديات الثلاث، التي طبقت فيها المشاريع، كما أن هذه النسب تختلف من بلدية إلى أخرى كما كانت أكبر مساحة للأشجار المثمرة في بلدية بني عمران وبالضبط في منطقة توزالين التي تضم عددا من المداشر، حيث بلغت 60 هكتارا بنسبة 10.32% من إجمالي مساحة المحاصيل الدائمة ثم نجد بلدية عمال بـ 50 هكتار بزيادة بلغت 8.38% من مساحة المحاصيل الدائمة، و3.94% من المساحة الزراعية الفعلية للبلدية، أما بلدية تمزريت فقد استفادت من 15 هكتار أشجار مثمرة مقاومة، بنسبة 6.35%، من مساحة المحاصيل الدائمة، و 3.68% من المساحة الزراعية الفعلية للبلدية.

- من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المطبقة في بلديات ولاية بومرداس التي كانت تهدف إلى خلق مستثمرات فلاحية صغيرة، فقد أحدثت هذه المشاريع 234 مستثمرة لتربية النحل أي ما يعادل 4680 خلية نحل، ومن هذا المنطلق يمكننا القول إن 234 أسرة استفادت من المشروع موزعة على مختلف بلديات، وهذا كما يتضح لنا من خلال الشكل رقم (2) أن أكبر عدد المستثمرات المستحدثة الخاصة بتربية النحل متواجدة في بلدية عفير بـ 75 مستثمرة، أما أصغر عدد من المستثمرات المستحدثة والبالغ عددها 4 مستثمرات كان ببلدية الاربعطاش وهذا راجع إلى طبيعة كل منطقة والإمكانيات الخاصة بتربية النحل، وكذا طلبات المواطنين.

الشكل رقم (2) توزيع مستثمرات تربية النحل عبر البلديات 2008م



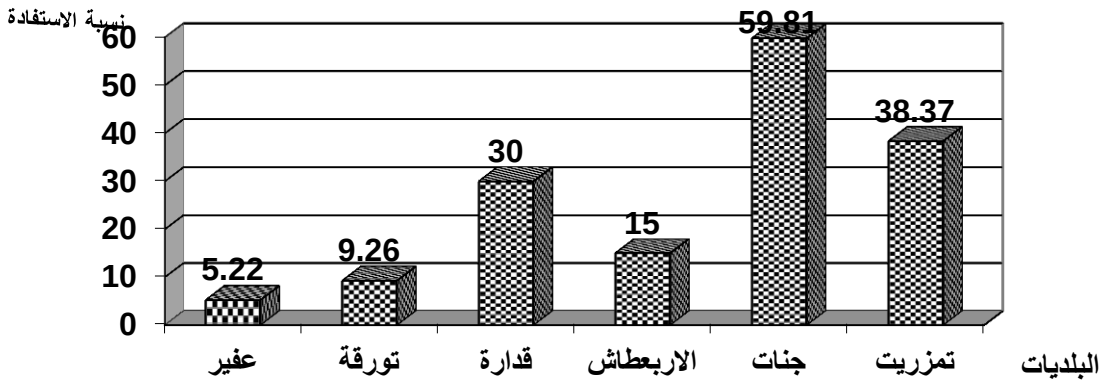
المصدر من إنجاز الباحث اعتمادا على 2008 Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes

- تهدف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية بومرداس، من خلال مختلف برامج الدعم لرفع الإنتاج وتحسين دخل الفلاح. عن طريق رفع الإنتاج الأشجار المثمرة بتشجير مساحة 112 هكتارا من الزيتون و 7 هكتارات من التين، ومن خلال معطيات مديرية المصالح الفلاحية يتضح لنا أن الإنتاج تم تقديره على أساس مردود الهكتار الواحد، لأن معطيات إنتاج المساحة المشجرة ليست متوفرة لدينا، وبناء على هذا التقدير فالإنتاج يختلف باختلاف مردود الهكتار

والمساحة المشجرة في كل بلدية، فبلدية تمزريت حققت أكبر نسبة زيادة في الإنتاج الكلي للبلدية من الزيتون المقدر بـ 147.75 قنطارا أي بنسبة 15%، أما بلدية عمال فقد حققت هي الأخرى إنتاجا معتبرا قدر بـ 331.66 قنطار بزيادة قدرها 11.05% من إنتاج البلدية من الزيتون، أما بلدية بني عمران فقد حققت إنتاجا قدره 421.8 قناطير من الزيتون فأضافت بذلك نسبة 9.43% في إنتاج البلدية من محصول الزيتون، أما محصول التين فقد حقق هو الآخر زيادة ملحوظة في الإنتاج، ففي بلدية بني عمران فقد بـ 37.5 قنطارا أي بنسبة 37.5% من مجموع إنتاج التين بالبلدية، أما بلدية عمال فقد أضافت المشاريع الجوارية إنتاجا قدره 39.32 قنطارا أي بنسبة 6.55% من إنتاج البلدية كما أسهمت في زيادة خلايا النحل البالغ عددها 4680 خلية أي بنسبة 21.73% وزيادة نسبة إنتاج العسل بـ 40.68% نهاية الموسم الأول من تطبيق المشاريع.

- من خلال استثمارات هامة جدا والمتمثلة في المشاريع تتمين الثروة المائية المطبقة في الولاية، والخاصة بحفر الآبار، كما بلغ عدد الآبار المنجزة 12 بئرا ذات استعمال فردي، موزعة على ثلاث بلديات، 5 آبار منها منجزة في بلدية عفير، و3 آبار في بلدية قدارة، و4 آبار في بلدية الاربعطاش، وهي تستعمل لري المزروعات بالدرجة الأولى، أما المشاريع الخاصة بتحديد الينابيع وتثبيتها، فقد هيئت 16 ينبوع، موزعة على ست بلديات، وهي ذات استعمال جماعي، كما أن هذه المشاريع تركت أثرا ايجابية على الأسر الريفية، المعنية بهذا النوع من المشاريع، التي تعد من العوامل الرئيسة والمساعدة على استقرار السكان في مداشرهم وخدمة أراضيهم، وهذا كما يوضحه الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3) الأسر المستفيدة من مشاريع المياه عبر بعض بلديات الولاية 2008 م

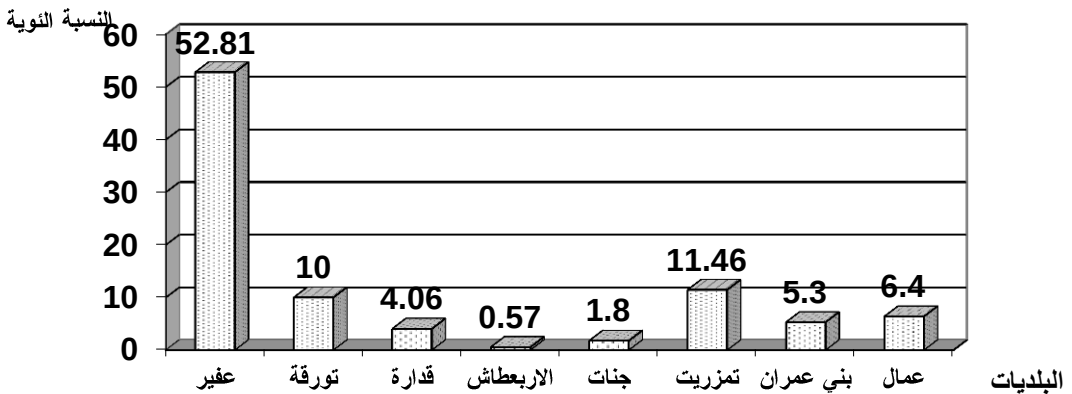


المصدر من إنجاز الباحث اعتمادا على Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes 2008

من خلال الشكل رقم (3) كانت اكبر نسبة استفادة في بلدية جنات بـ 59.81% أما اصغر بلدية من حيث الاستفادة فهي بلدية عفير أي بنسبة 5.22% من مجموع الأسر المعزولة والمهمشة عبر ريف بلدية، كما حقق المشروع نتيجة ايجابية بلغت نسبة 31.85% والمقصود بها نسبة الأسر التي تستغل هذه الينابيع والبالغ عددها 3715 أسرة من أصل 11663 أسرة ريفية معزولة ومهمشة عبر أرياف البلديات، التي طبقت بها المشاريع الخاصة بالمياه.

- من خلال مختلف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، التي تهدف الى تحسين مستوى دخل الأسر الريفية عبر أرياف البلديات التي طبقت فيها المشاريع الخاصة بالأشجار المثمرة، قد أضافت زيادة في دخل العديد من الأسر عبر مداشر هذه بلديات، باعتبار كل مستفيد من هذه المشاريع يعيل أسرة، حيث قدر في المتوسط بـ 41722.68 دج/سنويا/للأسرة و هذا على أساس سعر القنطار من الزيتون البالغ 5000 دج⁸ أما متوسط الدخل الإضافي للأسرة من محصول التين فقد قدر بـ 3163.17 دج/سنويا /للأسرة، وهذا على أساس سعر منتج التين البالغ 3500 دج⁹ فأكبر نسبة للأسر التي تحسن دخلها كان في بلدية عمال 40 أسرة ريفية أي بنسبة 6.4% من مجموع الأسر التي شملتها مختلف المشاريع البالغ عددها 625 أسرة، ثم تأتي بلدية بني عمران بـ 45 أسرة ريفية أي بنسبة 5.30% من مجموع الأسر المعنية بالمشاريع والبالغ عددها 849 أسرة، كما بلغ عدد الأسر التي تحسن دخلها ببلدية تمزريت بـ 23 أسرة أي بنسبة 4.97% من مجموع أسر المداشر التي طبقت فيها الجوارية للتنمية الريفية بالبلدية. فالمشاريع الخاصة بتربية النحل هي الأخرى أحدثت زيادة في دخل 234 أسرة ريفية بمتوسط دخل قدر بـ 220000 دج / سنويا للأسرة كما أن نسب الأسر التي تحسن دخلها تختلف من بلدية الى أخرى انظر الشكل رقم (4)

الشكل رقم (4) توزيع الأسر التي حققت زيادة في الدخل من مشاريع تربية النحل سنة 2008



المصدر من إنجاز الباحث اعتمادا على Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes 2008

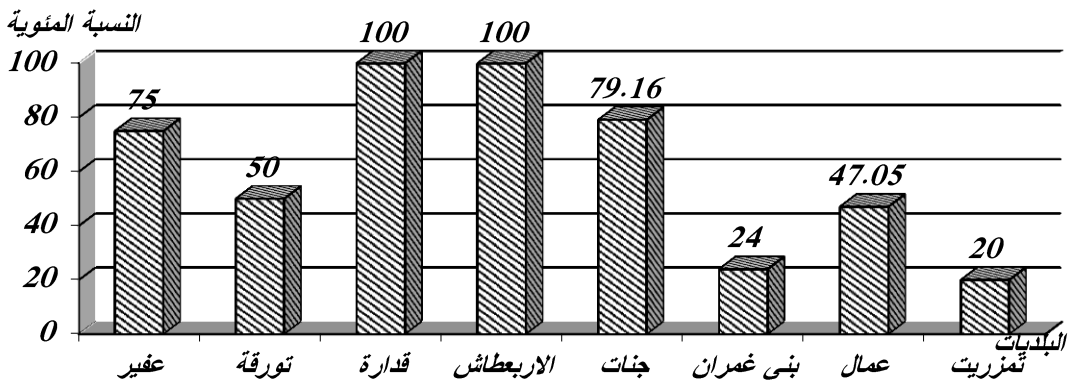
أما على المستوى الولائي فإن المشاريع قد حققت انجازا كبيرا بلغ 342 أسرة ارتفاع دخلها بنسبة 4.92% من مجموع الأسر التي شملتها مختلف المشاريع في البلديات المعنية بتطبيق المشاريع.

3-2- الآثار الاجتماعية:

انعكست المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية بومرداس على المستوى الاجتماعي بالإيجاب على سكان المناطق الريفية متمثلة في النقاط التالية:

- من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المطبقة في ولاية بومرداس، الخاصة بإعادة إحياء الفضاءات الريفية وبعث حيويتها، عمدت السلطات المحلية عن طريق إيلاء عناية خاصة للمناطق المهمشة، والأولوية من خلال فرص الاستثمار المتميزة، والبالغ عددها 67 عملية استثمارية، أو مشروع استثماري، طبقت في 18 منطقة كل منطقة تتشكل من عدد من المداشر، البالغ عددها 84 دشرة أي بنسبة 54.9% من أصل 153 دشرة وهي عبارة عن نسبة بعث الحيوية من جديد في الوسط الريفي، كما إن عملية إحياء المناطق الريفية بالولاية تختلف من بلدية إلى أخرى، وهذا لعدة اعتبارات كما يوضحه الشكل رقم (5)

الشكل رقم (5) نسب اعادة احياء الفضاءات الريفية وبعث حيويتها عبر المداشر المهمشة لبلديات الولاية

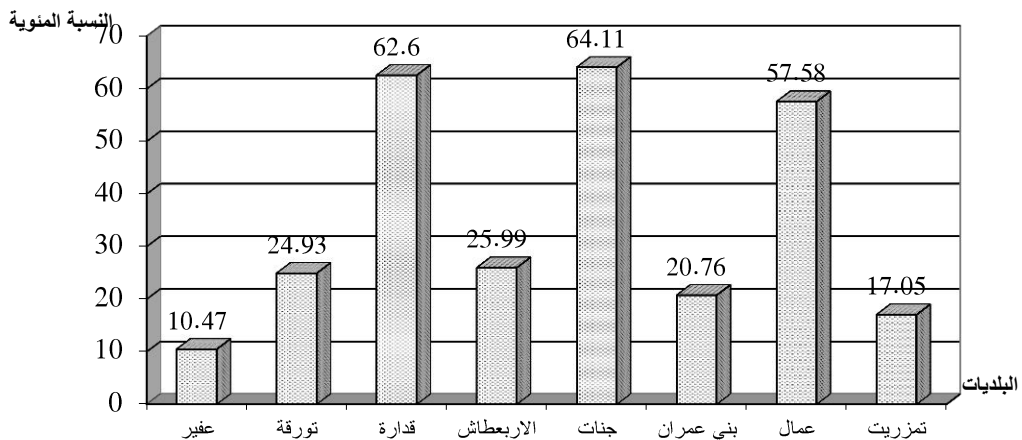


المصدر من إنجاز الباحث اعتمادا على 2008 Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes

خلال الشكل رقم (5) يتبين لنا إن عملية بعث الحيوية في الوسط الريفي من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر البلديات الفقيرة، قد حققت نجاحا كبيرا في بعض البلديات، والتي وصلت إلى 100% ببلديتي قدارة والاربعتاش، أي كل المداشر المعزولة والفقيرة استفادت من عدد من المشاريع التنموية التي أحدثت نوعا من الحركية في هذه المداشر أما أصغر نسبة فكانت في بلدية تمزريت حيث استفادت 6 مداشر من المشاريع من أصل 30 دشرة مهمشة ومعزولة عبر تراب البلدية أي بنسبة 20%، كما أسهمت هذه المشاريع في القضاء التدريجي على مختلف أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

- من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الهادفة والمتنوعة عبر مختلف أرياف الولاية، التي جاءت لرد الاعتبار واستقرار 38618 نسمة من سكان مهمشين أي بنسبة 34.99% من مجموع سكان البلديات المعنية بتطبيق المشاريع، و6948 أسرة ريفية معزولة ومهمشة، أي بنسبة 46.10% من مجموع الأسر الريفية المعزولة والمهمشة عبر بلديات المعنية بالمشاريع، والبالغ عددهم 15070 أسرة، كما أن عدد السكان الذين رد لهم الاعتبار عن طريق جملة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، من أجل استقرارهم في مناطقهم يختلف من بلدية إلى أخرى وهذا حسب الشكل رقم (6)

الشكل رقم (6) توزيع نسب رد الاعتبار لسكان الأرياف عبر بلديات الولاية



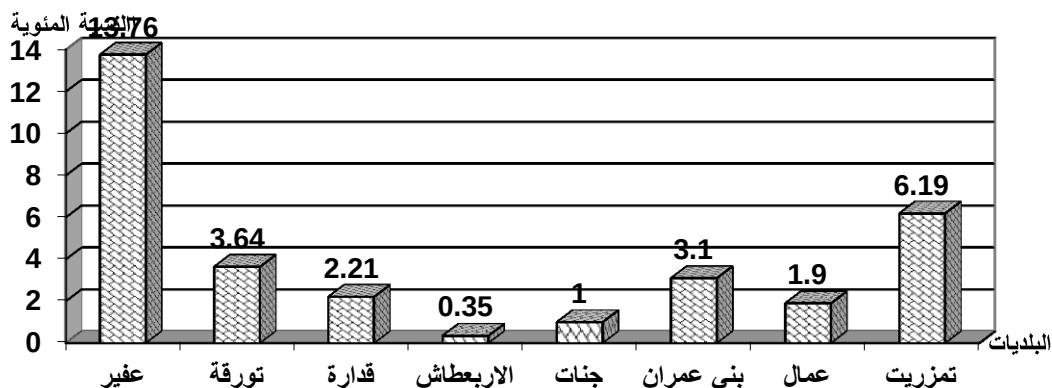
المصدر من إنجاز الباحث اعتمادا على Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes 2008

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن بلدية جنات قد حظيت بأكبر نسبة للسكان الذين استفادوا من مختلف المشاريع سواء ذات منفعة جماعية أو فردية، وهي عملية رد الاعتبار للسكان من أجل استقرارهم والبالغة 64.11% من مجموع سكان البلدية، أي أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية قد شملت 13800 نسمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما سجلنا أصغر نسبة في بلدية عفير، حيث بلغت 10.47% أي ما يعادل 1412 نسمة من مجموع سكان البلدية، كما أن المشاريع شملت 142 أسرة من أصل 1779 أسرة ريفية معزولة ومهمشة، أي بنسبة 7.98% من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

- من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الخاصة فك العزلة، تم توسيع شبكة الطرق والممرات الفلاحية، في 16 دشرة معزولة من بين 84 دشرة مهمشة أي بنسبة 19.04% من مجموع المداشرة المهمشة والمعزولة عبر ثماني بلديات المعنية بتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، ومن خلال معطيات مديرية الفلاحة ومديرية الغابات للولاية فقد أنجزت عبر هذه المناطق 43 كم من الممرات الجديدة وهيئت 47 كم من الممرات كانت موجودة سابقا، فمشاريع فك العزلة جاءت لخدمة 38618 نسمة يشكلون 6948 أسرة معزولة، كما استفادت منه 6341 أسرة معزولة تشكل 35331 نسمة، كل هؤلاء السكان استفادوا بطريقة مباشرة أو غير مباشر بهذين المشروعين، كما أن درجة تأثير مشروع فك العزلة عن السكان بلغت 15.61% من مجموع سكان البلديات المعنية بتطبيق المشروع كما نجد أن بلدية قدارة قد استفادت بـ 05 كم من فتح ممرات جديدة، و05 كم ممرات تم تهيئتها، حققت أكبر نتيجة إيجابية أي أكبر عدد من السكان استفادوا من الطرق، والبالغ عددهم 4048 نسمة أي بنسبة 30.61% من مجموع سكان البلدية استفادوا من فك العزلة، أما اصغر نسبة سكان الذين استفادوا من مشروع فتح الممرات وتهيئتها، فكان في بلدية تمزريت بنسبة 1.63% أي ما يعادل 1958 نسمة من مجموع سكان البلدية، والعملية شملت كذلك 462 أسرة في منطقة واحدة، كما استفادوا من 09 كم الخاص تهيئة المسالك وكيلومترين من الممرات الجديدة، إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الرامية إلى فك العزلة، فقد حققت نجاحا كبيرا.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، التي تهدف إلى توفير مناصب شغل دائمة، تضمن دخلا مستقرا للعائلة الريفية للعيش، فقد وفر 468 منصب مؤقت، وهذا أثناء إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ذات المنفعة العامة، و 331 منصب دائم. ومن خلال احصائيات مديرية الفلاحة و مديرية الغابات للولاية يتضح أن نسبة التشغيل التي حققتها هذه المشاريع بلغت 2.41% من مجموع الفئة النشيطة عبر مختلف المداشر التي طبقت فيها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وهذا كما يوضحه الشكل التالي رقم (7).

الشكل رقم (7) نسب التشغيل التي وفرتها المشاريع الجوارية عبر بعض بلديات الولاية



المصدر من إنجاز الباحث اعتمادا على 2008 Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes

ومن خلال الشكل رقم (7) نلاحظ أن نسبة التشغيل هي الأخرى تختلف من بلدية لأخرى، وهذا تبعا لعدد مناصب الشغل المحققة وحجم الفئة النشيطة المعنية بالمشاريع، كما يظهر لنا الشكل أن أكبر نسبة تشغيل كانت في بلدية عفير بـ 13.76% وأصغر نسبة كانت في بلدية الاربعطاش بـ 0.35%.

3-3- الآثار البيئية:

انعكست المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية بومرداس إيجابيا على المستوى البيئي للأوساط الريفية حسب معطيات مديرية الفلاحة ومديرية الغابات للولاية متمثلة في النقاط التالية :

- قامت السلطات المحلية في ولاية بومرداس بانجاز 10500م³ من الحواجز بأحجار مشبكة بأسلاك من أجل تصحيح المجاري، تهدف إلى التقليل من سرعة المياه والحد من ظاهرة التعرية والنحت الراسي والجانبى لهذه الأودية، وبهذا فقد حققت هذه المشاريع آثارا إيجابية تحافظ على حواف الأودية من التآكل ونحت الأتربة ونقل المواد المنحوتة إلى أماكن بعيدة.

- أنجزت ولاية بومرداس مشاريع جوارية للتنمية الريفية الخاصة بتصحيح المجاري على بعض أودية البلديات حيث 1500م³ في بلدية عفير من أجل حماية وادي بركة واو باي وأنجزت 2000م³ من الحواجز على طول واد الاربعطاش من أجل تقليل من المواد المجروفة إلى سد الحمير، وأنجزت 2000م³ ببلدية قدارة لحماية سد قدارة، و3000م³ في بلدية جنات لحماية سد واد عمارة، كما أنجزت 2000م³ من الحواجز من أجل تصحيح المجاري لحماية واد سباو؛ ومنه فإن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تركت آثارا إيجابية على سدود الولاية من خلال الحد من ظاهرة طمر السدود.

- قامت السلطات المحلية بالولاية بتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ذات الأبعاد البيئية، وذلك بغرس الأشجار المثمرة المقاومة مثل الزيتون والتين، لأنها تتلاءم وطبيعة المنطقة سواء من ناحية الارتفاع أو درجة الانحدار، وكذا من ناحية مقاومتها للأمراض والحشائش الضارة والتقلبات المناخية خاصة الجفاف، ومن خلال مشاريع غرس الأشجار المثمرة المقاومة التي تهدف إلى تثبيت التربة، كما نلمس الآثار الإيجابية بالمحافظة على 125 هكتارا من الأراضي والاهتمام بها، كمورد طبيعي ومساهمتها في التوازنات البيئية للوسط الطبيعي بالولاية.

4 - الخاتمة:

من خلال دراستنا التحليلية للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية نلمس الآثار الإيجابية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي طبقت في بلديات ولاية بومرداس، كما أحدثت نوعا من الاستقرار وعودة الحياة والأمل من جديد للسكان للعيش في مداشرهم، من خلال بعث دينامية في الوسط الريفي بتشجيع السكان للعودة إلى مداشرهم من جديد لخدمة الأرض، وتدعيم مؤهلات الوسط الريفي وإدماجها في الاقتصاد المحلي، و تعزيز الحكم الراشد المحلي، مع المحافظة على خصوصيات الوسط الريفي خلال عملية إعادة إحياء الفضاءات وبعث الحيوية في البلديات الريفية ورد الاعتبار للسكان بجملة من المشاريع، شملت 84 دشرة مهمشة و6948 أسرة، وفك العزلة عن 6341 أسرة من خلال فتح المسالك، كما استحدثت 331 منصب دائم فنتج عنها تحسين ظروف معيشة السكان واستقرارهم بمناطقهم واستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، مما ترك آثارا إيجابية على المنظومة البيئية، وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي من خلال الالتزام الكامل ومسؤول من طرف السلطات المحلية و السكان المعنيين بتنفيذ سياسة تساهمية وتفعيلها في الوسط الريفي، كما سمحت هذه التجربة من المشاريع الجوارية إلى تطوير الأداء الجوارى للإدارة المحلية، عن طريق تقديم خدمات جوارية فعلية للأسر الريفية، باعتبارها وسيلة عمل ناجعة في الوسط الريفي إلى حد الآن، فيجب أن تتواصل هذه المشاريع، مع تبسيط الإجراءات لزيادة العرض في مختلف الخدمات العمومية، و تسهيل استفادة كل سكان الأرياف منها، كما يمكن اتخاذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية كنموذج جزائري نعتمد عليه في تنمية المناطق الهشة دون اللجوء إلى برامج جديدة أو برامج مستوردة من دول أخرى من أجل تجسيد مبدأ الاستمرارية والقطيعة مع السياسات الظرفية المتعاقبة على الريف الجزائري منذ الاستقلال وذلك من خلال مشاريع أخرى أكثر شمولية من سابقتها، مع الأخذ بمبدأ التنشيط والمساهمة والمراقبة، قصد تعميق مسار اللامركزية المشاريع، التي تضمن الحفاظ على هوية الفضاءات الريفية وخصوصيتها، وتثمين مواردها الطبيعية والبشرية والثقافية، وتزيد من جاذبيته.

الهوامش:

- 1 - P.Pelissier et al 1984 le développement rural en question paysages, espaces ruraux systemes agraires. Edition : Ostrom, Paris p 01.
- 2- P.Pelissier et al 1984 le développement rural en question paysages, espaces ruraux systemes agraires. Edition : Ostrom, Paris p 13.
- 3 — سخري قدوري الرفاعي (2006) التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية — المؤتمر الخاص بالادارة البيئية، تونس
- 4 — طالبى رياض (2011) دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس الجزائر، ص4
- 5 — صلاح محمود الحجار و إيمان محمود العزيز تقييم الأثر البيئي أسس ودراسات 2003 القاهرة، ص21
- 6 – Annales statistique de la wilaya de Boumerdes 2018
- 7 — الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية (2004) الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ص7.
- 8 – Rapport évaluation du P N D A R renions des cadres de secteur 2007
- 9 – Rapport évaluation du P N D A R renions des cadres de secteur 2007

المراجع

الكتب

- صلاح محمود الحجار وإيمان محمود العزيز تقييم الأثر البيئي أسس ودراسات 2003 القاهرة،
- بحث منشور في أعمال مؤتمر أو ملتقى:
- سخري قدوري الرفاعي (2006) التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية — المؤتمر الخاص بالادارة البيئية، تونس.
- رسالة ماجستير أو دكتوراه:
- طالبى رياض (2011) دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف.

تقارير:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية 2004
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس سنة 2008م
- مديرية مصالح الغابات لبومرداس 2008م
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية-الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية- إعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية- دليل الإجراءات- الجزائر جوان 2004.
- الكتب:

- P.Pelissier et al 1984 le developpement rural en question paysages, espaces ruraux systemes agraires. Edition : Ostrom, Paris.

تقارير:

- Annaire statistique de la wilaya de Boumerdes 2018
- Fiche signalétique de projet PPDR conservation des Forets Boumerdes 2008.
- Monographie de la wilaya de Boumerdes, année 2008.
- Rapport évaluation du PNDAR réunion des cadres de secteur 2007.